التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام 2019

يتضمّن التقرير:

- مُلحق خاص حَول "تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الأردني".
- مُلحق خاص حَول "المُمارسات والسلوكيات الفُضلى المأمُول أدائها في هذه المرحلة".

غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

تموز 2020

غرفة تجارة عمان
قسم الدراسات والرصد الاقتصادي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات 1
الخلاصة التنفيذية: 2
أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام 2019: 4
الناتج المحلي الإجمالي: 5
المالية العامة: 6
أولا: الإيرادات والمنح الخارجية: 6
ثانيا: إجمالي الإنفاق: 7
ثالثا: العجز المالي: 7
رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية: 7
التجارة الخارجية السلعية: 9
أولا: الصادرات الوطنية: 9
ثانياً: السلع المعاد تصديرها: 11
ثالثاً: المستوردات السلعية: 11
الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن: 14
الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين: 14
أعداد العاملين في قطاع التجارة والخدمات: 15
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي: 16
بورصة عمان: 17
نشاط ميناء العقبة: 18
النشاط السياحي: 18
نشاط سوق العقار: 19
الشيكات المرتجعة: 19
التسهيلات الائتمانية: 20
البطـــالة: 21
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم): 21
المُلحق الخاص حَول "تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الاردني" 22
جائحة كورونا والاقتصاد الأردني: 23
أبرز القطاعات الاقتصادية المُتضررة والواعدة: 24
القطاع السياحي كأحد أبرز القطاعات المُتضررة: 24
المَطالب التي قدّمتها الغرفة للهيئات والمؤسسات الرسمية خلال الجائحة 25
إجراءات مطلوبة من شركات ومؤسسات القطاع الخاص في ظل الجائحة: 30
مُسرِّعات نمو الأعمال: 31
الإجراءات المُقترحة لاعتماد مُسرِّعات نمو الأعمال وتنفيذها: 32
المُلحق الخاص حَول "المُمارسات والسلوكيات الفُضلى المأمُول أدائها في هذه المرحلة: 33
أخلاقيات وقِيَم وسلوكيات وممارسات مُهمّة في هذه المرحلة: 34
ممارسات وسلوكيات تتعلّق بالأفراد والمجتمع: 34
ممارسات وسلوكيات تتعلّق بشركات ومؤسسات القطاع الخاص: 34
ممارسات وسلوكيات تتعلّق بهيئات ومؤسسات القطاع العام: 35
المراجع والمصادر الرئيسية: 36

الخلاصة التنفيذية:

سجل الاقتصاد الأردني نمواً في العام 2019 مقارنة مع 2018، حيثُ ارتفعت مساهمة مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية والزراعية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، وكذلك ارتفع حجم الدخل السياحي وحجم التسهيلات الائتمانية بشكل ملحوظ، اضافةً الى ارتفاع الصادرات الاردنية والسلع المعاد تصديرها، فيما انخفض حجم المستوردات السلعية، وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر، وفي ذات الوقت ما زال الاقتصاد الاردني يعاني من تزايد في نسب البطالة، وارتفاع نسبة الدين العام، وانخفاض حجم التداول في سوق العقار.

وفي سياق ما تقدّم؛ فقد واجه الأردن تباطأً في معدلات نموه الاقتصادي في عام 2019، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في التسعة أشهر الأولى بنسبة (1.9%) - وهو تقريباً عند المستوى نفسه من العام الماضي – ليصل في نهاية شهر كانون الأول من العام ذاته إلى نسبة (2%)، حيث حدّ ضعف الطلب المحلي من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير وأدّى إلى تباطئه.

كما لم يكن معدل النمو الاقتصادي أعلاه كافياً لتخفيف الضغط على سوق العمل المحلية، حيث واصلت معدلات البطالة ارتفاعها لتصل إلى نسبة (19.1%) في عام 2019 مقابل نسبة (18.6%) في عام 2018.

أما على صعيد المالية العامة، فقد استمرت انحرافات الموازنة العامة للعام الثاني على التوالي (2018-2019) بسبب تراجع الإيرادات وعدم وجود مرونة كافية لِخَفض الانفاق، خاصّة من جانب المصروفات الجارية، حيث بلغ عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية (بما في ذلك المنح واستخدام النقد) ما يقل قليلاً عن (5%) من إجمالي الناتج المحلي، أي أعلى بنحو (1.5%) من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها من عام 2018 الأمر الذي أدّى إلى ضعف أداء المالية العامة بجانب ضعف معدل النمو الاقتصادي، كما ارتفع صافي مستوى الدين العام بنسبة (7%) عن عام 2018، وعليه؛ فإن التدابير المُتخذة لضبط أوضاع المالية العامة ستستمر في مواجهة الصعوبات والتحديات، نظراً لمخاطر التطورات السلبية الناشئة عن ارتفاع بنود الإنفاق على الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي بأكثر من المُتوقع، وغيرها من التدابير الإضافية المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي.

وعلى جانب القطاع الخارجي، وبالرغم من التراجع الطفيف لحجم التبادل التجاري للمملكة في العام 2019 مع دول العالم بنسبة (1.5%)، إلّا أن الاختلال في ميزان القطاع الخارجي قد تراجع بشكل ملحوظ في الأردن بنسبة (12.2%) بسبب معدلات التصدير الإيجابية، وهو ما يُعزَى بدرجة كبيرة إلى تراجع أسعار النفط العالمية التي ساعدت في تقليص الاختلال في الميزان التجاري.

وبارتقاب المؤشرات المستقبلية، فإنه من المرجح أن يؤدي تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والتي بدأ تأثيرها السلبي على القطاعات الحقيقية عالمياً في الربع الأخير من العام 2019 إلى إضعاف معدلات النمو الاقتصادي في الأردن بدرجة ملحوظة على المديين القصير والمتوسط.

وإذا ما قورنت أبرز مؤشـــرات الأداء الاقتصـــادي الأردني خلال العام 2019 بما تم تحقيقه في العام 2018، يتضح الآتي:

- ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (3.7%)
- ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليصبح (2%) للعام 2019، فيما سجل (1.9%) في العام 2018.
- انخفض إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (1.1%)، كما انخفض عجز الموازنة (بعد المنح) بنسبة بلغت (11.3%)، فيما ارتفع إجمالي حجم الإنفاق العام بنسبة (2.9%).
- ارتفع صافي الدين العام بنسبة (7%)، وذلك نتيجة لارتفاع كل من المديونية الداخلية بنسبة (9.4%) والمديونية الخارجية بنسبة (2.1%)،
- انخفض إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (1.5%)، نتيجة لانخفاض حجم المستوردات السلعية بما نسبته (4.8%)، فيما ارتفعت الصادرات الوطنية بنسبة (6.8%)، والسلع المعاد تصديرها بنسبة (9.9%)،
- انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال العام 2019 بنسبة (4.1%)،
- ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (32.1%)،
- ارتفع اجمالي أعدد العاملين في قطاع التجارة والخدمات بنسبة (1.3%)،
- انخفض الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي بنسبة (5.5%)،
- انخفض حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (31.6%)، كما انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة بنسبة (7.5%)،
- انخفض حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (2.5%)، نتيجة لانخفاض حجم مناولة البضائع المصدرة بنسبة (4%)، وانخفض حجم مناولة البضائع المستوردة بنسبة (1.8%)،
- ارتفع مقدار الدخل السياحي بنسبة (10.2%)، كما ارتفع حجم الإنفاق السياحي بنسبة (5.4%)،
- انخفض حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (13.2%)،
- انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (4.8%)،
- ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (3.7%)،
- ارتفع معدل البطالة خلال العام 2019 ليصل الى (19.1%)، مقابل (18.6%) خلال العام 2018.
- ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) بنسبة (0.8%).

أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني للعام 2019:

المؤشـــر	2018 (مليون دينار)	2019 (مليون دينار)	نسبة التغير (%)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	30482	31597	3.7
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	29474	30050	2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	1.9	2	-
الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية	7839.6	7754.3	1.1-
منها: الإيرادات الضريبية	4535.6	5273.3	16.3
النفقات الجارية	7619.6	8012.9	5.1
النفقات الرأسمالية	947.7	1242.6	31.1
العجز المالي (بعد المنح)	727.6	645.6	11.3-
الرصيد القائم للدين العام الخارجي	12087.5	12338.2	2.1
الرصيد القائم للدين العام الداخلي	16220،7	17738	9.4
صافي الدين العام	26900،6	28798.1	7
الصادرات الوطنية	4674.7	4992.1	6.8
السلع المعاد تصديرها	828	910.1	9.9
المستوردات السلعية	14420	13729.1	4.8-
العجز في الميزان التجاري	8917.3	7826.9	12.2-
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن	678	650.2	4.1-
رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	150.1	198.3	32.1-
(عدد) الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة	5466	5037	19.7-
أعداد العاملين في قطاع التجارة والخدمات	524.625	531.229	1.3
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (نقطة)	91.3	86.3	5.5-
حجم التداول في بورصة عمان (مليون دينار)	2319.3	1585.4	31.6-
القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة	16122.7	14914.8	7.5-
حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)	16.1	15.7	2.5-
الدخل السياحي	3726.6	4108.2	10.2
الإنفاق السياحي	984.6	1037.7	5.4
حجم التداول في سوق العقار الأردني (مليار دينار)	5،3	4.6	13.2-
الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد	1064.7	1013.1	4.8-
التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	26111.8	27079.7	3.7
معدل البطالة (%)	18.6	19.1	-
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة / التضخم (نقطة)	100	100.8	0.8

الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار **الجارية** للعام 2019 قد بلغ ما مقداره (31,597) مليون دينار، مقابل (30,482) مليون دينار للعام 2018.

وعليه، فقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 ما مقداره (2%)، وكذلك ما نسبته (1.9%) في العام 2018.

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للأعوام 2017-2019

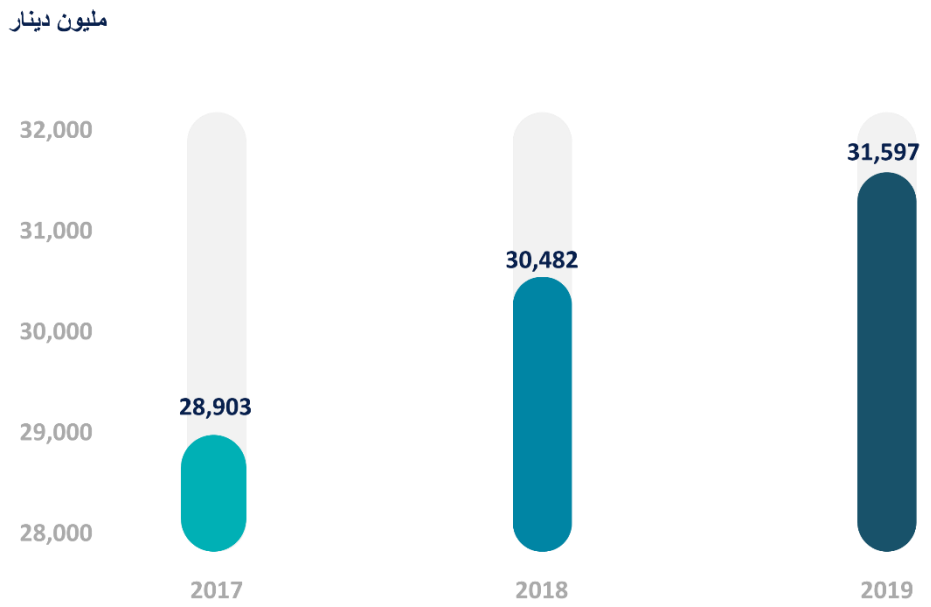

وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2019 بناءً على ما تم تحقيقه من نمو في معظم القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع التعدين بما نسبته (15%)، قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (5.2%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (4.8%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (4.4%)، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (4%)، قطاع خدمات المال والتأمين والعقار بما نسبته (5.2%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة (3.1%)، قطاع الصناعة بنسبة (2.5%)، وقطاع التشييد بما نسبته (0.1%).

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2019

المالية العامة:

أولا: الإيرادات والمنح الخارجية:

انخفضت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية المتحققة خلال العـــام 2019 لتصل إلى (7754.3) مليون دينار، مقابل (7839.6) مليون دينار خلال العام 2018، بانخفاض مقداره (85.3) مليون دينار، وبما نسبته (1.1%).

فيما ارتفعت الإيرادات المحلية خلال العام 2019 التي بلغت ما مقداره (6965.8) مليون دينار، مقابل (6944.9) مليون دينار في العام 2018، بارتفاع مقداره (20.9) مليون دينار، وبما نسبته (0.3%).

وبخصوص حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغت خلال العام 2019 ما مجموعه (4680.8) مليون دينار بارتفاع نسبته (3.2%) مقارنة بحجمها خلال العام 2018 والبالغ في حينه (4535.6) مليون دينار.

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبيـــة	2018 (فعلي)	2019 (فعلي)	(%) من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام 2019	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	965	1020	21.8	5.7
الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)	3184.6	3302	70.5	3.7
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركيـــة)	292.9	276.6	6	5.6-
الضـرائب على المعاملات المالية (ضـريبة بيع العقار)	93	81.6	1.7	12.2-
المجموع	**4535.6**	**4680.2**	**%100**	**3.2**

أما بشأن المنح الخارجية، فقد انخفضت خلال العام 2019 لتصل إلى (788.4) مليون دينار، مقابل (894.7) مليون دينار خلال العام 2018، بانخفاض مقداره (106.3) مليون دينار وبما نسبته (11.9%).

ثانيا: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام 2019 ليصل إلى ما قيمته (8812.7) مليون دينار، مقابل (8567.3) مليون دينار خلال العام 2018 بزيادة مقدارها (245.4) مليون دينار أو بما نسبته (2.9%).

حيث ارتفعت النفقات الجارية لتصل إلى (7897.2) مليون دينار خلال العام 2019، بارتفاع نسبته (3.6%)، مقارنة بالنفقات الجارية خلال العام 2018 والبالغة في حينه (7619.6) مليون دينار.

كما انخفضت النفقات الرأسمالية خلال العام 2019 لتصل إلى ما قيمته (915.5) مليون دينار، مقابل (947.7) مليون دينار خلال العام 2018، بانخفاض نسبته (3.4%).

ثالثا: العجز المالي:

نتيجة للمستجدات التي تأثرت بها كل من الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة، فقد سجلت الموازنة العامة خلال العام 2019 عجزاً مالياً (بعد المنح) مقداره (1058.4) مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ (727.6) مليون دينار في العام 2018، بارتفاع نسبته (45.5%).

العجز المالي الكلي (بعد المنح) للموازنة العامة للدولة للأعوام 2017-2019

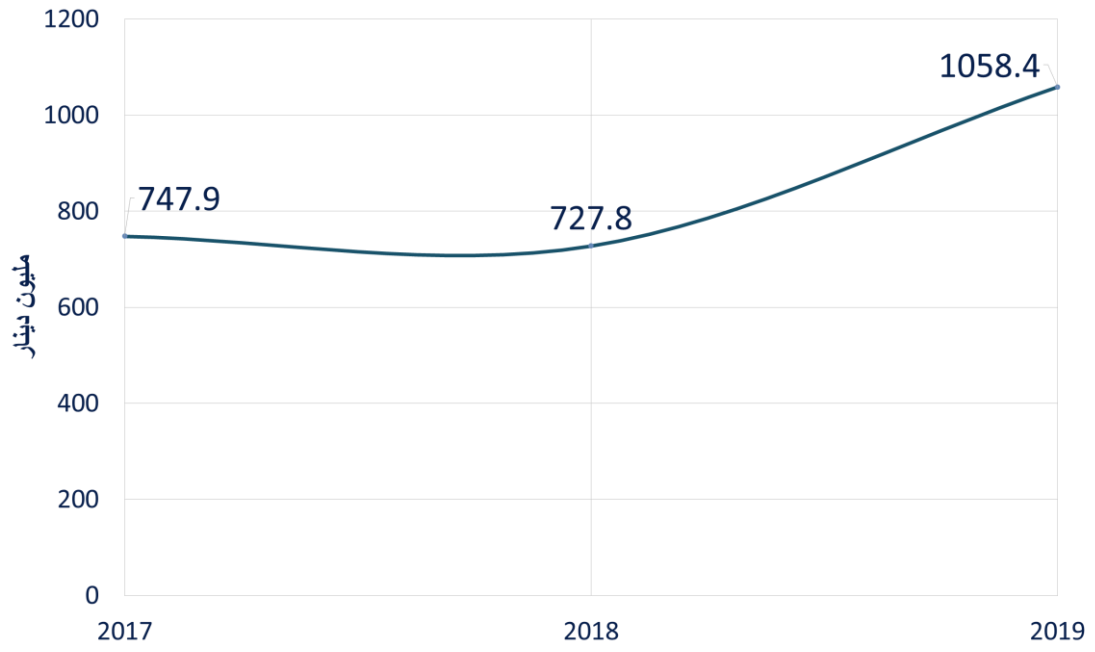

رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2019 ليصل إلى (12338.2) مليون دينار أو ما نسبته (40.3%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019، مقابل (12087.5) مليون دينار أو ما نسبته (41.1%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2018، أي بارتفاع مقداره (250.7) مليون دينار أو بما نسبته (2.1%).

أما بشأن حجم خدمة الدين العام الخارجي، فقد بلغ خلال العام 2019 ما قيمته (2146.2) مليون دينار، موزعة بواقع (1724.1) مليون دينار كأقساط و(422.1) مليون دينار كفوائد.

ب- المديونية الداخلية:

ارتفع رصيد الدين العام الداخلي خلال العام 2019 ليصل إلى ما قيمته (17738) مليون دينار أو ما نسبته (56.9%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019، مقابل (16220.7) مليون دينار أو ما نسبته (54.1%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018، أي بارتفاع بلغت قيمته (1517.3) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (9.4%).

صافي الدين العام

المديونية	2018		2019	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الاجمالي
الخارجية	12087.5	40.3	12338.2	39.6
الداخلية	16220.7	54.1	17738	56.9
صافي الدين العام التراكمي	**26900.6**	**89.7**	**28798.1**	**92.4**

التجارة الخارجية السلعية:

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية للمملكة خلال العام 2019، بما تضمنته من مجموع الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها والمستوردات السلعية ما قيمته (19631.1) مليون دينار، بانخفاض بلغ نسبته (1.5%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام 2018 والبالغ في حينه (19922.7) مليون دينار.

تطور اجمالي التجارة الخارجية للأردن للأعوام 2017-2019

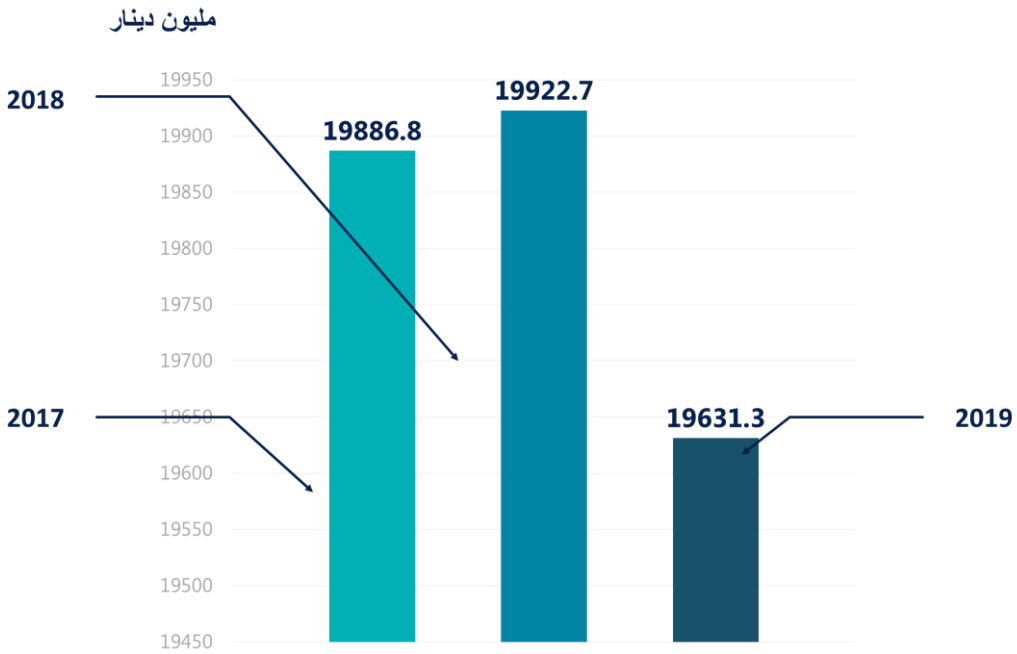

أولا: الصادرات الوطنية:

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2019 لتصل إلى (4992.1) مليون دينار، بارتفاع نسبته (6.8%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام 2018 والبالغة في حينه (4674.7) مليون دينار.

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (25.4%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام 2019، في حين شكلت ما نسبته (23.5%) للعام 2018.

أ. التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى عدة مجموعات جغرافية خلال العام 2019، كان أبرزها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (41.6%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (28.6%)، ثم دول مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (19.9%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (3%)، ثم بقية الدول الاوروبية بنسبة (0.8%)، دول اميركا الجنوبية بنسبة (0.6%)، والبلدان الاخرى بنسبة (5.6%).

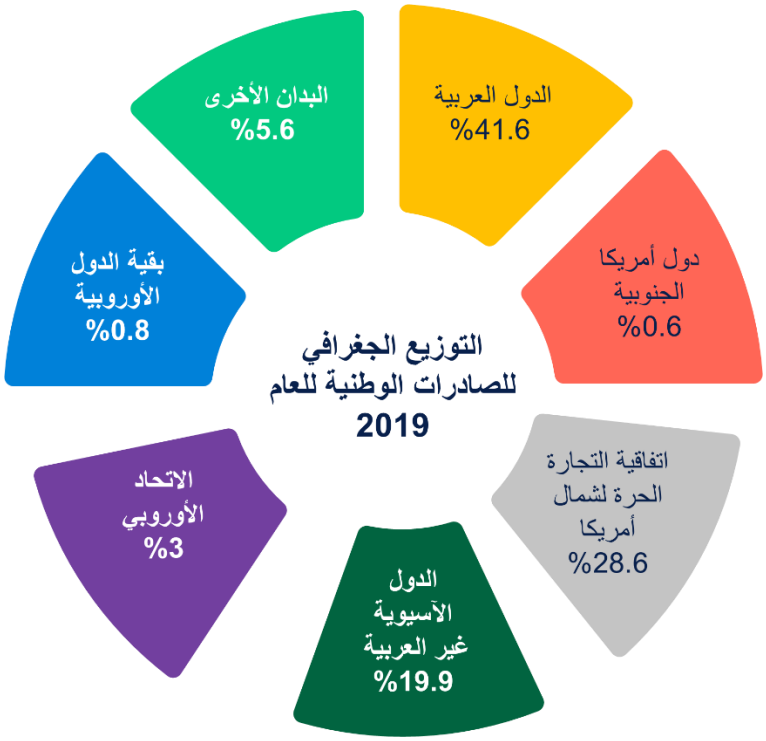

ب. **التركيب السلعي للصادرات الوطنية:**

تنوع التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام 2019 على مجموعات متعددة من السلع، كان أهمها مجموعة المصنوعات المتنوعة كالملابس والأحذية والمطبوعات والمصنوعات البلاستيكية بنسبة (30%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة المواد الكيماوية بما نسبته (25.5%)، ومن ثم المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات التي شكلت ما نسبته (15.4%)، ومجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بما نسبته (13.4%)، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (7.8%)، وما نسبته (3%) للآلات ومعدات النقل، والوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بنسبة (2%)، و(1.1%) لمجموعة المشروبات والتبغ، وزيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية بنسبة (0.1%)، وأصناف ومعاملات غير مصنفة بنسبة (1.7%).

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2019 ما مجموعه (910.1) مليون دينار، بارتفاع نسبته (9.9%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام 2018 والبالغة في حينه (828) مليون دينار.

ثالثاً: المستوردات السلعية:

انخفض حجم المستوردات السلعية للأردن خلال العام 2019 لتصل إلى ما قيمته (13729.1) مليون دينار بانخفاض نسبته (4.8%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام 2018 والبالغة في حينه (14420) مليون دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (69.9%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام 2019، فيما شكلت ما نسبته (72.4%) للعام 2018.

أ. التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

توزعت المستوردات الاردنية للسلع في العام 2019 على عدد من مجموعات الدول أبرزها: الدول الآسيوية غير العربية بنسبة (35.2%) من اجمالي المستوردات، الدول العربية بنسبة (25.8%)، دول الاتحاد الاوروبي بنسبة (19.8%)، دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (النافتا) بنسبة (9.5%)، دول اميركا الجنوبية بنسبة (3.7%)، بقية الدول الاوروبية بنسبة (2.9%)، وبلدان أخرى بنسبة (3%).

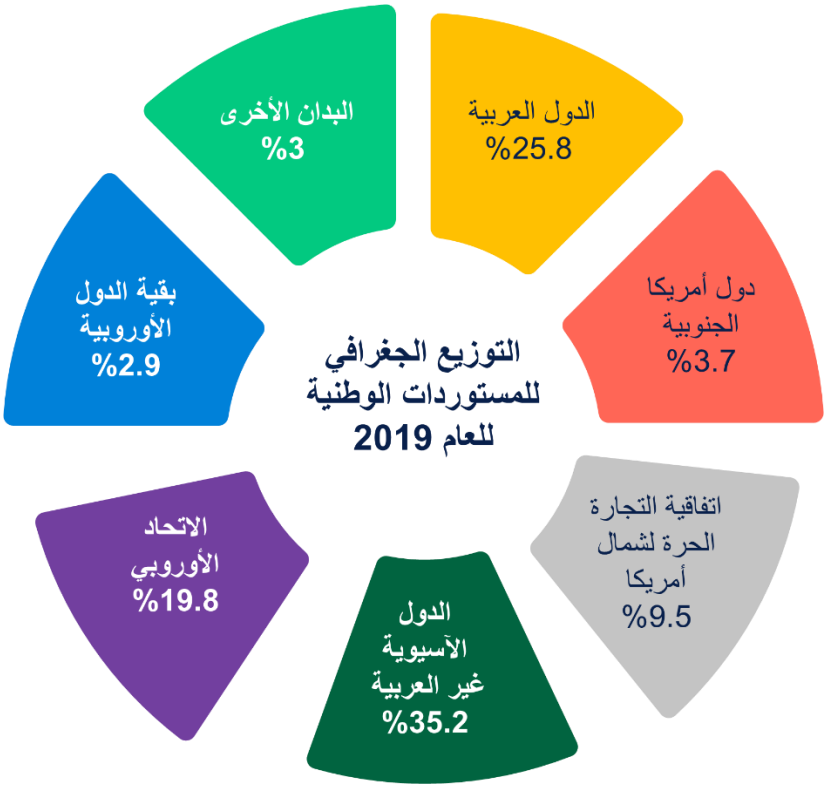

ب. التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

تنوع التركيب السلعي للمستوردات خلال عام 2019 في عدة مجموعات من السلع أهمها: الآلات ومعدات النقل بنسبة (22.6 %) من اجمالي المستوردات، الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بنسبة (17.8%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (17.4%)، سلع مصنوعة مصنفة اساسا حسب المادة (كالصناعات المطاطية، مصنوعات الفلين، الورق والكرتون، خيوط نسيجية، الحديد والصلب) بنسبة (15.7%)، مواد كيماوية بنسبة (11.2%)، مصنوعات متنوعة (كالملابس والاحذية، أجهزة وأدوات مهنية وعلمية) بنسبة (7%)، المواد

الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بنسبة (1.8%)، المشروبات والتبغ بنسبة (0.9%)، زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية بنسبة (0.8%)، وسلع ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر بنسبة (4.7%).

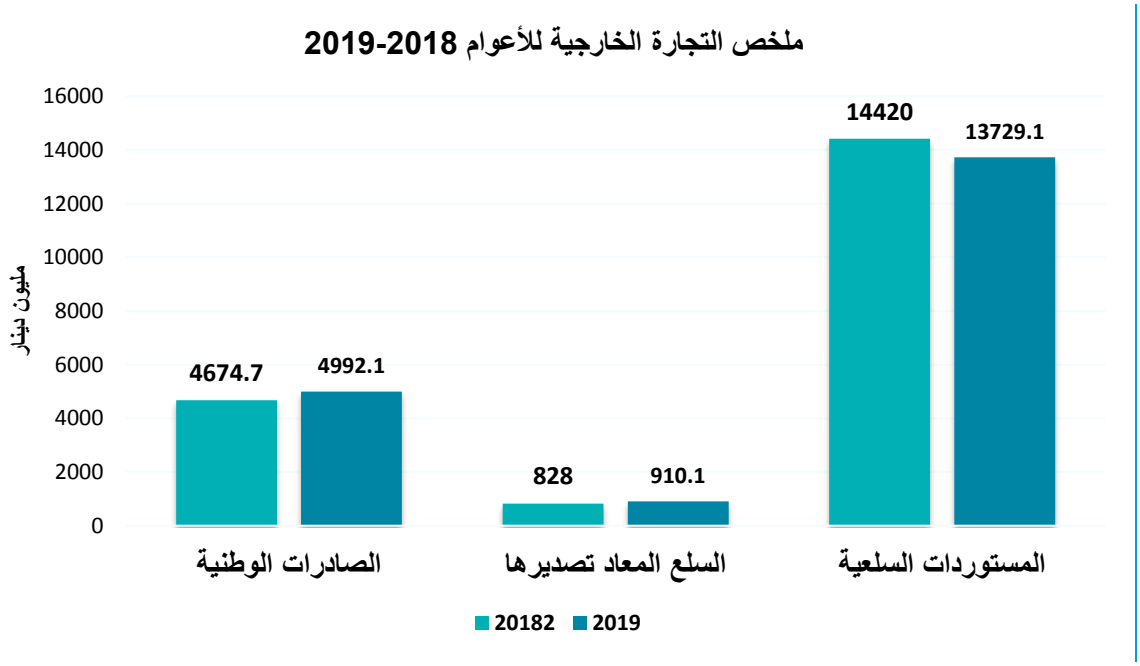

الميزان التجاري:

بلغ الحجم الكلي لعجز الميزان التجاري خلال العام 2019 ما مجموعه (7826.9) مليون دينار، فيما بلغ خلال العام 2018 ما قيمته (8917.3) مليون دينار، بانخفاض نسبته (12.2%).

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين 2018 /2019

التصنيف	2018		2019		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الاهمية النسبية من اجمالي التجارة الخارجية (%)	
الصادرات الوطنية	4674.7	23.5	4992.1	25.4	6.8
المستوردات السلعية	14420	72.4	13729.1	69.9	4.8-
السلع المعاد تصديرها	828	4.2	910.1	4،6	9.9
إجمالي التجارة الخارجية	19922.7		19631.3		1.5-
العجز التجاري	8917.3		7826.9		12.2-

الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن:

بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال العام 2019 ما قيمته (650.2) مليون دينار، مقابل (678) مليون دينار خلال العام 2018، بفارق (27.8) مليون دينار، وبانخفاض نسبته (4.1%).

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للأعوام (2015-2019) بالمليون دينار

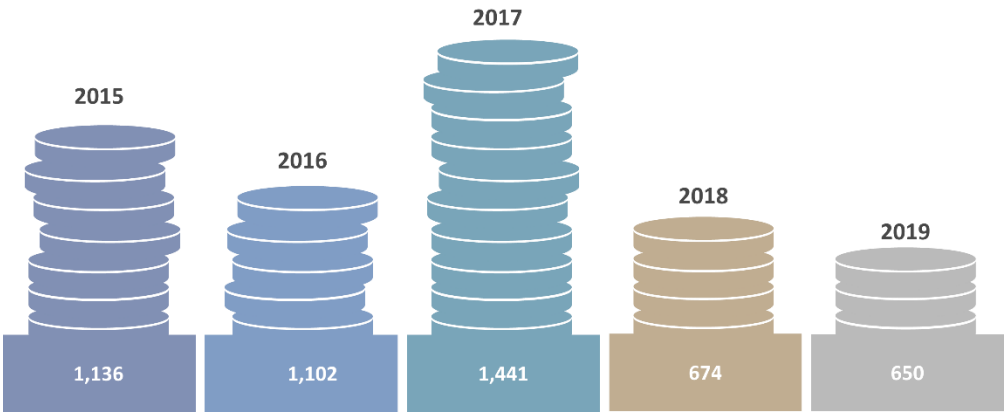

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين:

ارتفعت مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين خلال العام 2019 ليصل إلى ما قيمته (198.3) مليون دينار، مقابل (150.1) مليون دينار خلال العام 2018، بفارق (48.2) مليون دينار، وبارتفاع نسبته (32.1%).

رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين

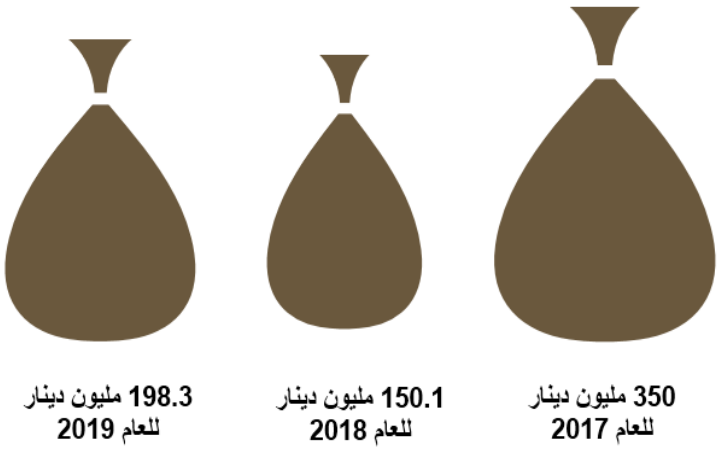

فيما انخفض عدد الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين خلال العام 2019 ليبلغ (5037) شركة ومؤسسة، بانخفاض نسبته (19.7%)، مقارنة بعدد الشركات المسجلة خلال العام 2018 والبالغ في حينه (5466) شركة ومؤسسة.

أعداد العاملين في قطاع التجارة والخدمات:

ارتفع اجمالي اعداد العاملين في قطاع التجارة والخدمات خلال العام 2019 ليصل الى ما مجموعه (531.229) عاملاً وعاملة، مقابل (524.625) خلال العام 2018، بارتفاع نسبته (1.3%).

وعليه، فقد بلغت نسبة أعداد العاملين في القطاع التجاري والخدمي (41.7%) من اجمالي أعداد العاملين حسب مصادر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

أعداد العاملين في قطاع التجارة والخدمات للأعوام 2018-2019 حسب مصادر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

النشاط	2018	2019	نسبة التغير (%)
	عدد العاملين	عدد العاملين	
الانشاءات	39.232	39.291	0.2
الانشطة العقارية والإيجارية	49.490	56.485	14.1
الوساطة المالية	36.532	35.588	2.6-
امدادات الكهرباء والغاز والماء	14.427	15.179	5.2
تجارة الجملة والتجزئة	123.521	121.810	1.4-
التعليم	105.095	109.937	4.6
السياحة	46.532	50.683	8.9
الصحة والعمل الاجتماعي (مستشفيات، عيادات	37.599	40.250	7.1
النقل والتخزين والاتصالات	41.035	41.661	1.5
أنشطة الخدمة المجتمعية (الأنشطة الترفيهية والرياضية، مصبغة، دراي كلين، صالونات التجميل	31.162	20.345	34.7-
المجموع	524.625	531.229	1.3

أعداد العاملين في قطاع التجارة والخدمات خلال الأعوام 2018-2019

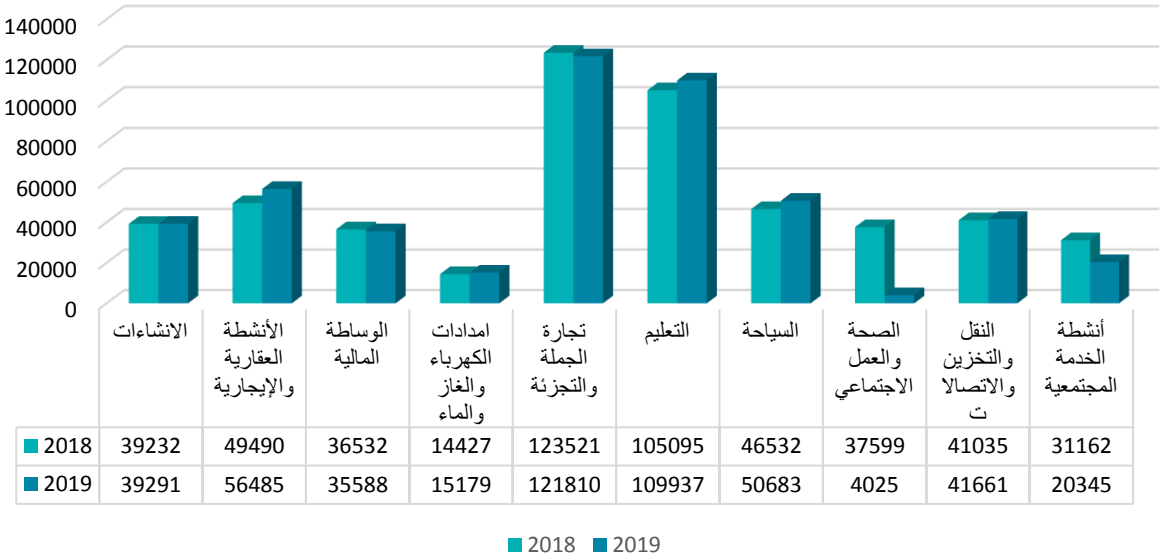

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي للعام 2019 ليصل الى ما مقداره (86.3) نقطة مقابل (91.3) نقطة للعام 2018 بانخفاض نسبته (5.5%)، وقد توزع على النحو التالي:

الأنشطة	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام 2018	الرقم القياسي للعام 2019	معدل التغير (%)
الصناعات التحويلية	86	86.9	80.9	7-
الصناعات الاستخراجية	8.2	121.8	128.4	5.4
توليد ونقل وتوزيع الطاقة (الكهربائية)	5.8	126.3	128.6	1.8
الرقم القياسي العام		91.3	86.3	5.5-

أما بخصوص كميات الإنتاج لأبرز الصناعات خلال العام 2019، فقد كانت على النحو التالي:

الصناعات	2018 (ألف طن)	2019 (ألف طن)	معدل التغير (%)
الصناعات الاستخراجية			
الفوسفات	7986.6	9088.5	13.8
البوتاس	2434.5	2486.7	2.1
الصناعات التحويلية			
الأسمدة	882	747.8	15.2-
أحماض كيماوية	1375.4	1291.9	6.1-
كلنكر	587.2	282.1	52-
منتجات بترولية	2212.8	2274.0	2.8

بورصة عمان:

انخفض حجم التداول الإجمالي لبورصة عمان خلال العام 2019 ليصل إلى (1585.4) مليون دينار، مقارنه مـع (2319.3) مليون دينار خلال العام 2018، وبنسبة انخفاض مقدارها (31.6%).

وكذلك انخفض معدل دوران الأسهم خلال العام 2019 ليصل إلى (18.2%) مقارنة مع (18.8%) للعام 2018.

فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2019 بنسبة (0.1%)، حيث بلغ عددها (1247.2) مليون سهم، مقارنة مع (1245.9) مليون سهم تم تداولها خلال العام 2018.

مؤشرات النشاط العام لبورصة عمّان مقارنة للأعوام 2018-2019

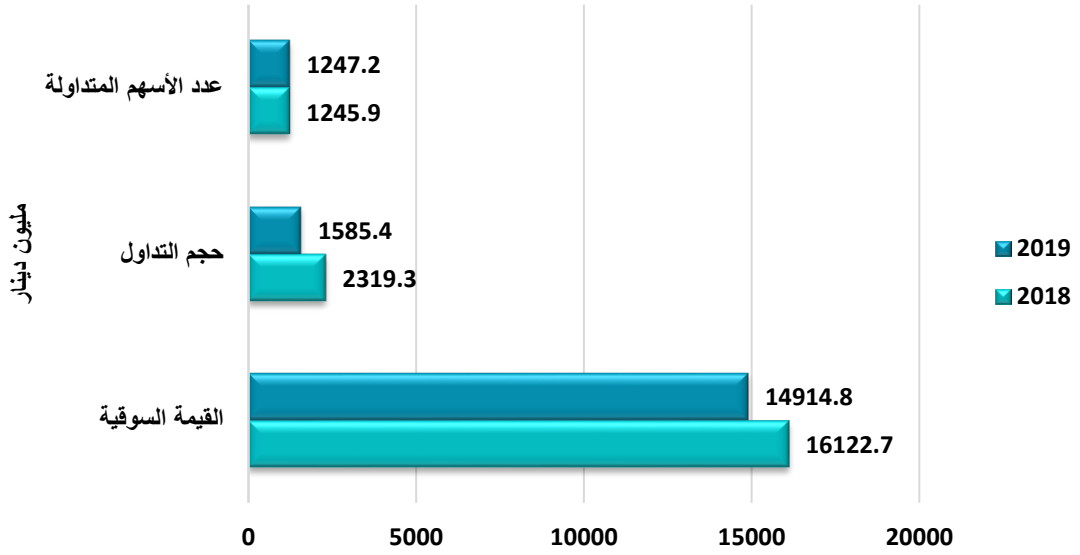

أما بشأن نسبة ملكية غير الأردنيين ببورصة عمان خلال العام 2019، فقد انخفضت بشكل بسيط لتبلغ (51.6%)، مقارنة مع ما نسبته (51.7%) بنهاية العام 2018.

كما انخفض صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال العام 2019 بشكل ملحوظ ليبلغ (114.1) مليون دينار، مقارنة مع (484.5) مليون دينار في العام 2018 وبنسبة انخفاض مقدراها (76.4%).

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد بلغت بنهاية العام 2019 ما قيمته (14914.8) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (7.5%)، مقارنة بقيمتها خلال العام 2018 التي بلغت في حينه (16122.7) مليون دينار.

نشاط ميناء العقبة:

انخفض اجمالي حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام 2019 ليصل إلى ما مجموعه (15.7) مليون طن، مقابل (16.1) مليون طن خلال العام 2018، أي بانخفاض نسبته (2.5%).

فقد بلغ حجم المناولة من البضائع الواردة لميناء العقبة خلال العام 2019 ما مقداره (10.9) مليون طن، مقابل (11.1) مليون طن خلال العام 2018 وبانخفاض نسبته (1.8%).

أما حجم مناولة البضائع المصدرة من ميناء العقبة، فقد بلغ (4.8) مليون طن خلال العام 2018، بانخفاض نسبته (4%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام 2018 والبالغ في حينه (5) مليون طن.

اجمالي حجم المناولة في ميناء العقبة
للأعوام 2017-2019

17.3 مليون طن
2017

16.1 مليون طن
2018

15.7 مليون طن
2019

النشاط السياحي:

ارتفع حجم الدخل السياحي خلال العام 2019 ليصل الى (4108.2) مليون دينار، بارتفاع قيمته (381.6) مليون دينار، وبما نسبته (10.2%)، مقارنة بقيمة الدخل السياحي خلال العام 2018 والبالغ في حينه (3726.6) مليون دينار.

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام 2019، فقد ارتفع ليصل إلى ما قيمته (1037.7) مليون دينار، بارتفاع نسبته (5.4%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام 2018 الذي بلغ حينذاك ما قيمته (984.6) مليون دينار.

الدخل والانفاق السياحي للأعوام 2018-2019 مليون دينار

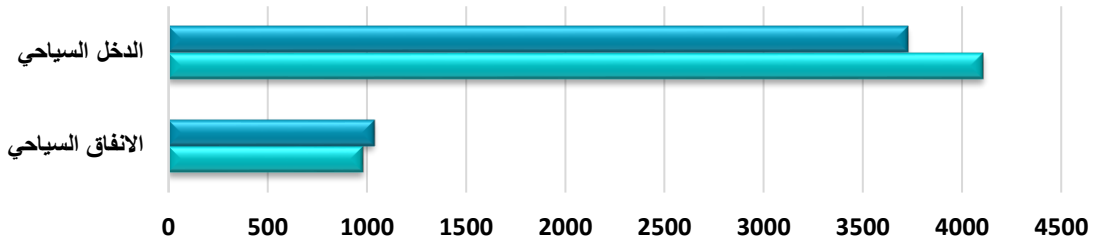

	الانفاق السياحي	الدخل السياحي
2019	1037.7	3726.6
2018	984.6	4108.2

نشاط سوق العقار:

انخفض حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام 2019 ليصل إلى ما قيمته (4.6) مليار دينار، بانخفاض نسبته (13.2%) مقارنة بحجم التداول العقاري خلال العام 2018 والبالغ في حينه (5.3) مليار دينار.

فيما ارتفع إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام 2019 بنسبة (6%)، والتي بلغ عددها (138.4) ألف معاملة، منها (33.9) ألف معاملة بيع شقق و(104.5) ألف معاملة بيع أراضي، مقابل (130.2) ألف معاملة خلال العام 2018 توزعت على (34.3) ألف معاملة بيع شقق، و(95.9) ألف معاملة بيع للأراضي.

هذا وقد انخفض كذلك عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام 2019 بما نسبته (7%)، حيث بلغت ما مجموعه (33917) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (198) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام 2018 ما مجموعه (34260) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (199) متر مربع.

أما بشأن بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام 2019، فقد بلغت ما مجموعه (3219) معاملة، منها (1886) شقة، و(1333) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات ما مجموعه (236.2) مليون دينار، في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام 2018 ما مجموعه (2661) معاملة، منها (1891) شقة، و(770) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات في حينه ما مجموعه (284.4) مليون دينار.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع مقداره (86.1) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (36%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (30.9) مليون دينار وبنسبة (13%)، ومن ثم حملة الوثيقة الغزاوية في المرتبة الثالثة بقيمة (30.2) مليون دينار وبنسبة (12.8%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين للعام 2019.

الشيكات المرتجعة:

انخفض مجموع قيمة الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام 2019 ليصل إلى (1570.7) مليون دينار بانخفاض قيمته (129.9) مليون دينار وبما نسبته (7.6%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام 2018 والبالغة في حينه (1700.6) مليون دينار.

علما بأن الشيكات المرتجعة تنقسم إلى صنفين، الأول يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بلغت قيمتها خلال العام 2019 ما مجموعه (1013.1) مليون دينار، بانخفاض نسبته (4.8%)، مقارنة بقيمتها خلال العام 2018 والبالغة حينذاك (1064.7) مليون دينار.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (2.5%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2019، في حين شكلت ما نسبته (2.4%) للعام 2018.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات **المعادة لأسباب فنية**، والتي بلغت قيمتها (557.5) مليون دينار خلال العام 2019، بانخفاض نسبته (12.3%) مقارنة بقيمتها خلال العام 2018 والبالغة في حينه (635.9) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام 2019، فقد انخفض ليصل إلى (40968.5) مليون دينار، مقابل (43840.5) مليون دينار خلال العام 2018، أي بانخفاض نسبته (6.5%).

الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد
للأعوام 2015-2019

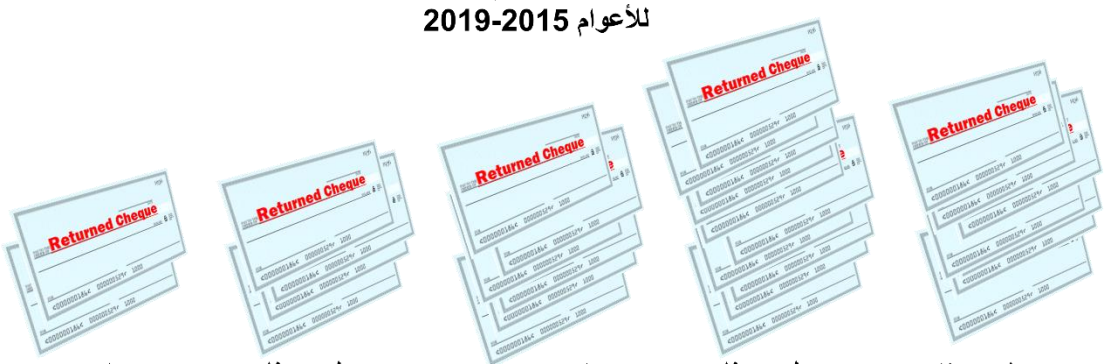

952 مليون دينار 2015 | 977 مليون دينار 2016 | 998 مليون دينار 2017 | 1,065 مليون دينار 2018 | 1,013 مليون دينار 2019

التسهيلات الائتمانية:

استمر حجم التسهيلات الائتمانية الممنوح من قبل البنوك المرخصة لمختلف الأنشطة الاقتصادية - كعادته - بارتفاعه الدائم، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه التسهيلات خلال العام 2019 ما مجموعه (27079.7) مليون دينار، مقابل (26111.8) مليون دينار للعام 2018، بزيادة قيمتها (967.9) مليون دينار، وبنمو نسبته (3.7%).

وتُشير الإحصاءات إلى استحواذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وبما نسبته (25.7%)، يليها قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (15.7%)، ومن ثم قطاع التجارة العامة بما نسبته (15.6%)، قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (13.4%)، قطاع السياحة والفنادق والمطاعم (2.4%)، قطاع الخدمات المالية بما نسبته (2.3%)، قطاع خدمات النقل بنسبة (1.3%)، وقطاع الزراعة بما نسبته (1.2%)، من مجموع التسهيلات الائتمانية لكل منهما خلال العام 2019.

البطـــالة:

ارتفع معدل البطالة خلال العام 2019 ليصل الى (19.1%)، مقابل (18.6%) خلال العام 2018، حيث بلغ معدل البطالة للذكور ما نسبته (17.1%) وللإناث ما نسبته (26.9%) خلال العام 2019، مقابل (16.5%) للذكور و (26.9%) للإناث خلال العام 2018.

معدل البطالة للأعوام 2019-2018

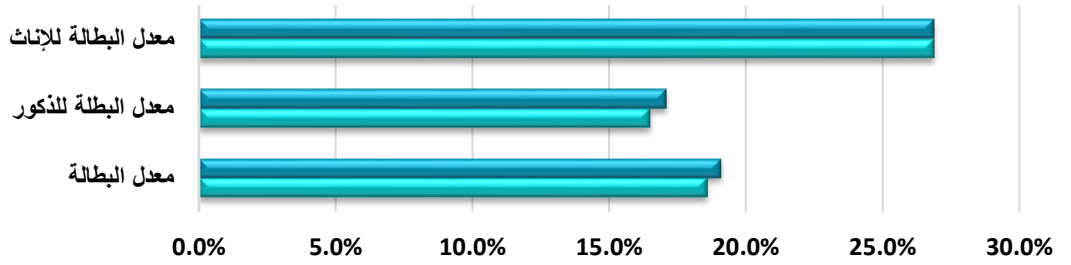

	معدل البطالة	معدل البطلة للذكور	معدل البطالة للإناث
2019	19.1%	17.1%	26.9%
2018	18.6%	16.5%	26.9%

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم):

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام 2019 بشـكل بسـيط ليصـل إلى (100.8) نقطة، مقابل (100) نقطة خلال العام 2018، بنسـبة ارتفاع مقدارها (0.8%).

كما ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام 2018 بنسبة (4.5)، وخلال العام 2017 بنسبة (3.3).

وفيما يلي رسم توضيحي لمعدل التضخم حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 2019/2018

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للأعوام 2019-2018 (أسعار المستهلك)/ التضخم

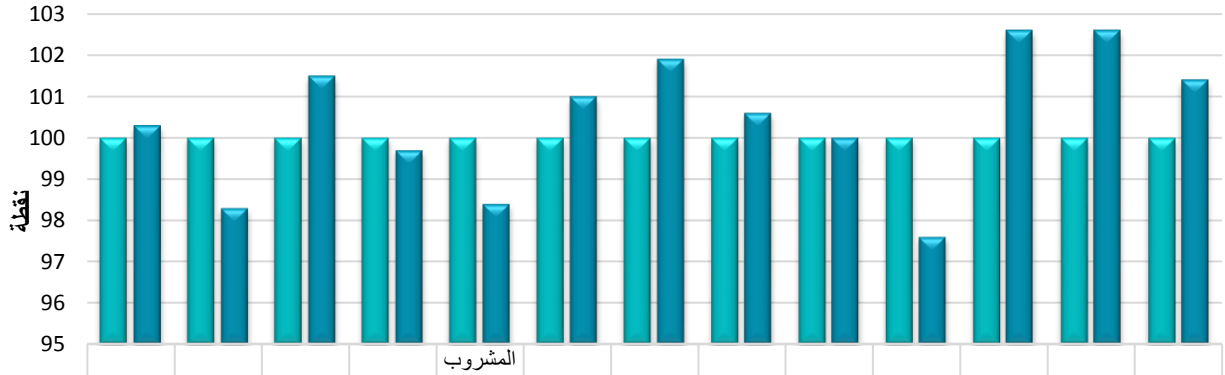

	المواد الغذائية	الملابس والأحذية	المساكن	المشروبات غير الكحولية	المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	التجهيزات والمعدات المنزلية	الصحة	النقل	الاتصالات	الثقافة والترفيه	التعليم	المطاعم والفنادق	السلع والخدمات الأخرى
2018	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
2019	100.3	98.3	101.5	99.7	98.4	101	101.9	100.6	100	97.6	102.6	102.6	101.4

ملاحظة: سنة الأساس 2018=100

المُلحق الخاص

حَول

"تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الأردني"

غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

تموز 2020

غرفة تجارة عمان
قسم الدراسات والرصد الاقتصادي

جائحة كورونا والاقتصاد الأردني:

شهد العالم تطورات متسارعة فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، ولم يقتصر تأثيرات هذه الأزمة بتداعيات انتشار الفيروس على اقتصاد البلدان فحسب، بل ارتبط أيضا بطبيعة استجابة الحكومة للتغيرات والمُستجدات في التنقل، وتأثير التدابير الطارئة الأخرى، والتواصل والتحاور مع شركاء التنمية الرئيسيين.

بدأت في الأردن مرحلة تطبيق "قانون الدفاع" بعدما زاد عدد الإصابات بفيروس كورونا عن (35) وارتفع عدد الأشخاص في الحجر الصحي إلى أكثر من (5) آلاف شخص، بعد منتصف شهر آذار من العام الحالي، وبدأ الحديث عن تبعات ذلك على الاقتصاد الأردني، في وقت تأثرت فيه قطاعات اقتصادية بشكل سلبي وشهدت ركوداً غير مسبوق بينما انتعشت قطاعات أخرى متخصصة ببيع المُعقّمات ومواد التنظيف والكمامات.

وكانت الحكومة الأردنية قد قرّرت تعطيل جميع المؤسسات والدوائر الرسميّة، باستثناء قطاعات حيويّة، ودعت المواطنين إلى عدم مغادرة المنزل إلا في الحالات الضروريّة القصوى، كما قررت تعطيل القطاع الخاص باستثناء القطاع الصحيّ في بداية الأزمة، وبموجب التعليمات الحكومية الجديدة، تقرر توقيف طباعة الصحف الورقيّة وتعليق عمل وسائل النقل الجماعي.

وعليه فقد تعطلت معظم الأنشطة التجارية والخدمية عن ممارسة أعمالها باستثناء المستشفيات والصيدليات، ثمّ سُمِح للمراكز التموينيّة والمخابز في وقت لاحق، تبعها فتح البنوك ومحلات الصرافة والسّماح لها بممارسة أنشطتها، وحيث تم تصنيف القطاعات من حيث الأكثر تضرراً وتم منح بعضها عدداً من الحوافز، ففي الوقت الذي تعطّل فيه نحو (84%) من النشاط التجاري والخدمي في العاصمة عن العمل في ظل الحجر المفروض لاحتواء أزمة "كورونا"، فقد تم حالياً شطب العديد من القطاعات والأنشطة من قائمة القطاعات والأنشطة الأكثر تضرراً بسبب عودتها لممارسة أنشطتها بالرغم من وجود الحظر الجزئي للمنشآت من الساعة (11:00) مساءً وحتى (لساعة (6:00) صباحاً من كل يوم، أي أن ما نسبته بحسب تقديرات الغرفة نحو (16%) من أنشطة القطاع التجاري والخدمي مازالت متعطلة عن العمل و/أو من ضمن الأكثر تضرراً.

كما توقّعت غرفة تجارة عمان بحسب تحليلاتها في بداية الجائحة، وبعد الأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة لشركات ومؤسسات القطاع التجاري والخدمي في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي وما ترفده من ايرادات للخزينة العامة، وبالنظر أيضا للكلفة المالية لرواتب وأجور العمالة التي تكبّدها تلك الشركات والمؤسسات بدون إنتاجية ولكونها متوقفة عن ممارسة أنشطتها التجارية، فضلا عن تعطّل العديد من القطاعات الاقتصادية كالصناعة والاستثمارات الأجنبية والمالية والخدمات الحكومية غير الحيوية، توقّعت أن القطاع التجاري والخدمي يُسجّل خسارة يومية تُقدّر بقيمة لا تقل عن (18) مليون دينار أردني.

كما توقعت الغرفة أن تتراجع مساهمة القطاع التجاري والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي في أفضل سيناريو لتلك الوقّعات بنسبة (18.2%) في حال استعاد القطاع نشاطه وعافيته بعد (6) أشهر من بداية الأزمة أي بخسارة تُقدّر نحو (3.2) مليار دينار أردني، كما توقعت خسارة في الاقتصاد الأردني بنحو (5.8) مليار دينار أردني.

وفي سيناريو آخر هو الأسوأ توقعت الغرفة خسارة الاقتصاد الأردني لنحو (8.6) مليار دينار أردني من الناتج المحلي الإجمالي، أي بنسبة تراجع تُقدّر بنحو (28.8%)، يخسر فيها القطاع التجاري والخدمي نحو (5.2) مليار دينار أردني، وذلك في حال استعاد القطاع نشاطه مع بداية العام القادم 2021.

أبرز القطاعات الاقتصادية المُتضررة والواعدة:

القطاع السياحي كأحد أبرز القطاعات المُتضررة:

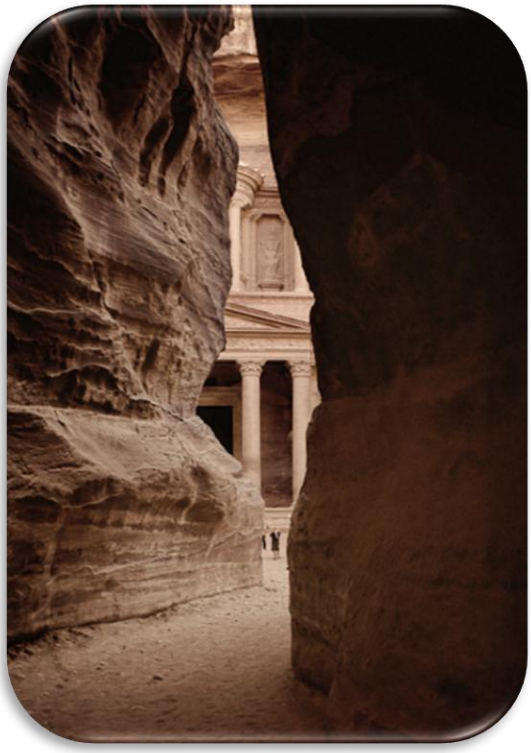

يُعد القطاع السياحي الأردني من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً من جراء تفشي فيرس "كورونا" والذي تسببت بإلغاء الحجوزات السياحية، وتوقف الطلب على البرامج السياحية، وذلك في ضوء حظر الطيران وعدم استقبال مجموعات سياحية، بعدما سجلت المملكة حجوزات سياحية كبيرة، ويُعد وضع القطاع السياحي في الأردن كارثياً، فكان من البديهي تسريح عدد لا بأس به من موظفي القطاع الذين يبلغ عددهم حوالي (53) ألفاً.

ونظراً لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات والصناعات الأخرى، حيث أن مجرد ايجاد وظيفة واحدة مباشرة في القطاع السياحي يؤدي إلى ايجاد نحو (10) وظائف أخرى غير مباشرة في القطاعات المختلفة، لذلك فإن الأثر الكبير للجائحة على القطاع السياحي أثر سلباً على القطاعات الأخرى بسبب العلاقة المباشرة بين المشروعات السياحية والمشر وعات الأخرى المرتبطة بها.

كما أثرت الجائحة على السياحة الصادرة في المملكة، في الوقت الذي ساهمت فيه إلى إغلاق العديد من المدن حول العالم وإلى تعليق السفر الجوي فيها، وبالتالي وقف أعمال العديد من شركات الطيران، ما تسبب بفقدان عدد كبير من الوظائف في هذا القطاع.

كما كان من المتوقع انخفاض الدخل السياحي في المملكة والذي بلغ نحو (4.1) مليار دينار أردني في العام 2019 انخفاضاً كبيراً، بحيث سيستمر هذا الانخفاض إلى ما بعد التعافي من فيروس "كورونا"، وحتى يتمكن السُّياح من استعادة الثقة في السياحة العالمية، **وعليه قُدِّر متوسط الخسارة الشهرية في عائدات السياحة في المملكة بنحو (341) مليون دينار**.

وبحسب تقديرات غرفة تجارة عمّان ووفقاً للسيناريو الأسوأ لتحليلاتها وهو السيناريو الذي يتوافق مع طبيعة نشاط القطاع السياحي وتجارب السُّياح عالمياً ومحلياً، حيث قُدِّرت خسارة القطاع التجاري والخدمي بنحو (5.2) مليار دينار أردني، فإن من المتوقَّع أن يشارك القطاع السياحي في هذه الخسارة بنحو (1.1) مليار دينار أردني مع نهاية العام 2020.

كما تُشير التحليلات إلى أن قطاع السياحة استأنف ممارسة بعض أنشطته، وبَدأ باستعادة عافيته بشكل تدريجي نحو مؤشرات عام 2019 (وهو أمر غير مُتوقّع قبل شهر تشرين الأول 2020) فإن الخسارة اليومية التي يتعرض لها هذا القطاع تُقدّر بنحو (2.5) مليون دينار يومياً.

المَطالب التي قدّمتها الغرفة للهيئات والمؤسسات الرسمية خلال الجائحة

وضعت أزمة فيروس "كورونا" المُستجد التي أصابت اقتصادات مختلف دول العالم غرفة تجارة عمان ضمن خيارات حقيقية استوجبت منها أن تتعامل مع الأزمة بحجمها الحقيقي دون تهاون أو مبالغة، وذلك بعدم التقليل من الآثار الاقتصادية للأزمة وسلبياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبنفس الوقت عدم المبالغة في كفاية الإجراءات الرسمية المُتّخذة حيالها، وعليه وضعت الغرفة مُبادرتها بين يدي الهيئات والجهات الرسمية لتنفيذ ما ورد فيها من مُقترحات لتسريع تعافي أنشطة الأعمال التجارية والخدمية، وقد وجّهت الغرفة تلك المُقترحات إلى الجهات أدناه:

1. رئاسة الوزراء
2. البنك المركزي الأردني
3. وزارة السياحة والآثار
4. وزارة النقل
5. وزارة العمل – المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
6. وزارة المالية – دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
7. وزارة المالية – الجمارك الأردنية
8. سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
9. وزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان الكبرى
10. وزارة العدل
11. وزارة الطاقة والثروة المعدنية
12. وزارة المياه والري
13. وزارة الصناعة والتجارة والتموين
14. وزارة الصناعة والتجارة-المؤسسة العامة للغذاء والدواء

15. وزارة الصناعة والتجارة-مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية
16. وزارة التخطيط والتعاون الدولي
17. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
18. وزارة الأوقاف والشؤون والمُقدسات الإسلامية
19. وزارة الزراعة

وكان من أبرز تلك المُطالبات التي قدّمتها الغرفة والتي يُساعد تنفيذها على توفير السيولة الكافية للشركات العاملة في القطاع التجاري والخدمي لكي تتمكن من المحافظة على كادرها الوظيفي والوفاء بالتزاماتها والبقاء في السوق، ما يلي:

- التأكيد على مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية تفعيل الشراكة الحقيقية مع غرفة تجارة عمّان وغيرها من ممثلي القطاع الخاص للخروج بتوصيات وقرارات من شأنها تسريع استئناف حركة النشاط الاقتصادي وعودتها إلى مسارها الطبيعي والتخطيط لمرحلة ما بعد حصر هذا الوباء.
- تطوير حزم دعم وتحفيز متوسطة وطويلة المدى لمختلف القطاعات الاقتصادية استنادا إلى المُبادرات التفصيلية المقترحة لاحقاً، وذلك بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي لأقصى قدر ممكن لمواجهة حالة الركود الاقتصادي الحالية والمستمرة مستقبلا في القطاعات والحفاظ على العاملين لديها.
- إيلاء قطاعي السياحة والنقل أولوية قصوى ليتمكنا من استعادة عافيتهما بسرعة، حيث أنهما من أكثر القطاعات تضرراً على المستويين العالمي والمحلي في ظل هذه الأزمة، ولكونهما من أقوى الروافع والروافد الاقتصادية الوطنية، ويُعتبرا محركان للنمو لارتباطهما وتشابكهما مع مختلف القطاعات الاقتصادية.
- رفع سقف الحوافز التشجيعية المعتمدة من قبل البنك المركزي إلى (6) ملايين دينار بدلاً من (4) ملايين وشمولها قطاعي السياحة والنقل.
- إيداع مبلغ مالي لصالح البنوك العاملة ومؤسسات التمويل في المملكة مقابل إلزامهم بتأجيل تحصيل الدفعات المستحقة لصالحهم على القطاع التجاري والخدمي، ولمدة ستة أشهر خصوصاً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتباراً من شهر آذار 2020.
- تقديم تمويل مُيسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل تستهدف دعم استمرارية الأعمال في تلك المؤسسات، وبما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف في هذه المنشآت وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض بنسبة (70-80) % من تلك القروض.
- إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف تمويل القروض أعلاه بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الاقتراض على المنشآت المستفيدة خلال العام 2020.
- دعم رسوم المدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة (3) أشهر.
- توسّع البنك المركزي في برنامج السلف الصناعية وشموله بحيث يُغطي أبرز الأنشطة التجارية والخدمية التي تأثرت بهذه الجائحة، ومنحها القدرة على استعادة نشاطها بسرعة من خلال التوسع والتوظيف (وأبرزها قطاع السياحة)، بحيث تستطيع الشركات والمؤسسات التقدم للاستفادة من هذا البرنامج من خلال البنوك العاملة في المملكة.
- استحداث برنامج خاص لتمويل رأس المال العامل للشركات لدعم نمو هذا القطاع خلال المرحلة الحالية.
- قيام البنك المركزي بإجراء تخفيضات أكبر لأسعار الفائدة عند الإقراض.
- ضرورة توفير سيولة نقدية كافية للقطاع الخاص وضخها في الأسواق، ليتمكن القطاع التجاري والخدمي من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية.

- تمويل التجارة الخارجية من خلال منح سقوف معينة للاعتمادات المستندية لتمويل مستوردات الشركات والمؤسسات من الخارج ويكون ذلك بترتيبات خاصة بين البنك المركزي والبنوك الخارجية.
- برامج دعم وإقراض خاصة بمزارعي وادي الأردن المتضررين من الجائحة.
- تتحمل الحكومة ثُلث رواتب موظفي القطاع الخاص المُشتركين بالضمان الاجتماعي لمدة (6) أشهر في المنشآت المُتأثرة من تداعيات انتشار فيروس "كورونا"(وأبرزها منشآت القطاع السياحي) وحسب اشتراكات الموظفين، على أن تتحمل الشركات الثُلث الثاني، بينما يتحمّل المُوظّف غير العامل خلال فترة التعطّل عن العمل الثُلث الأخير، وهذا من باب إيجاد التوازن في تحمّل المسؤولية الوطنية والاجتماعية، وللحفاظ على الوظائف الحالية، وتمكين المنشآت من النهوض والاستمرار في نشاطها في مرحلة ما بعد الأزمة.
- تتحمّل الحكومة نسبة أعلى من رواتب عُمَّال المياومات وبحد أدنى يصل لِـ (200) ديناراً.
- إيجاد معادلة خاصة للعاملين في قطاعي النقل والسياحة لمدة عامين وبما لا يتعارض مع حقوق المؤمّنين من حيث مدة الخدمة أو معادلة احتساب الراتب التقاعدي.
- إقراض من يرغب من الشركات والمؤسسات التجارية والخدمية لتتمكن من دفع رواتب موظفيها بدون فوائد ويتم التسديد بعد (3) أشهر حتى نهاية العام 2020.
- إعطاء الموافقة المسبقة من معالي وزير العمل والمتعلقة بنص المادة (31) من قانون العمل حول موضوع الظروف الاقتصادية لصاحب العمل وحقه بتقليص العمل أو التوقف عنه، وإنهاء عقود العمل أو تعليقها مع حفظ حق العامل بالعودة للعمل فور انتهاء الأزمة.
- الإعفاء من المقابل المالي على الوافدين المنتهية إقاماتهم من تاريخ 18 آذار 2020 وحتى 30 حزيران 2020، وذلك من خلال تمديد فترة الإقامة الخاصة بهم لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.
- اصدار تعليمات بمنح مرونة في تطبيق قوانين العمل واجراءات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية بما لا يخل بالمصلحة العامة.
- تخفيض نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تتحملها الشركات والمؤسسات تخفيضاً دائما، ويشمل كافة القطاعات الاقتصادية.
- توسيع نطاق الدعم ليشمل العمالة في القطاعات غير المنتظمة، مع تحفيز المنظمات والهيئات الدولية للمساهمة في هذا الدعم من خلال المساعدات العينية والنقدية.
- تأجيل مهلة تقديم الإقرارات والسداد للمنشآت المسجلة في الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل.
- تعليق فرض غرامات التأخر في سداد الرسوم الضريبية المستحقة.
- إلغاء الضرائب المُستحقة على قطاعي السياحة والنقل لعامي 2019-2020.
- تسريع صرف الرَّديات الضريبية للقطاع الخاص لمنحه بعض السيولة لتسريع استعادته لأنشطته التجارية والخدمية.
- منح إعفاءات ضريبية للقطاعات التجارية والخدمية الأكثر تضرراً مثل (الألبسة والأقمشة، والأدوات المنزلية، ... الخ)، على سبيل المثال: تخفيض الضريبة العامة على المبيعات بنسبة (2%) ولمدة عامين.
- زيادة فترة تجميد اجراءات ملاحقة المتعثرين لمدة أطول، وذلك لمنحهم فرصة تصويب أوضاعهم ضمن شروط يتم الالتزام بها.
- تمديد فترة الإعفاءات التي ستنتهي خلال فترة تعليق الأعمال لمدة (60) يوماً.
- دعم المستوردين بتأجيل تحصيل الرسوم الجمركية لمدة (90) يوماً تُدفع بتعهدات بنكية وذلك تحفيزاً للمستثمرين بالقطاع الخاص.
- إعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على القطاعات الأكثر تضرراً بالجائحة، على سبيل المثال إلغاء رسم بدل الخدمات الجمركية على المستوردات.

- إعادة النظر في رسوم وأجور خدمات الموانئ وعائدات الأرضيات التي تتقاضاها شركة ميناء حاويات العقبة (ACT).
- تـأجيل دفـع رسوم وأجور خدمات الموانئ وعائدات الأرضيات وتقسيطها لمدة سنة واحدة.
- زيادة فترات السماح في الأرضيات وساحات التخزين.
- إعفاء القطاع التجاري والخدمي من قيمة ضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات) لمرة واحدة (عن السنة المُنتهية أو التي تليها).
- تمديد الاتفاقيات الاستثمارية والعقود الايجارية السارية أو تحت التجديد لمدة إضافية تعادل فترة تعطل الأعمال وبدون غرامات تأخير، أو إعطـاء المستثمرين فرصة حتى نهاية عام 2020 باستثناء الراغبين بالانسحاب.
- تأجيـل دفـع الفواتيـر الشـهرية لاسـتهلاك الكهرباء حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي.

- تعليق فرض غرامات التأخُّر في سداد الأقساط الكهربائية المستحقة.
- تخفيض التعرفة الكهربائية خاصة على كافة القطاعات التجارية والخدمية.
- تخفيض أسعار المحروقات على كافة القطاعات الاقتصادية.
- استمرار تثبيت بند فرق المحروقات على فاتورة الكهرباء عند (صفر) حتى نهاية عام 2020.
- إعطاء التراخيص والموافقات على مشاريع الطاقة البديلة (الشمسية) بدون اشتراطات ومحددات الموقع خاصة للقطاع السياحي.
- اصدار تعليمات بمنح مرونة في تطبيق اجراءات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية لمؤسسة الغذاء والدواء بما لا يخل بمنظومة المصلحة العامة.
- إصدار موافقات فورية على طلبات التسجيل والاستيراد.
- تخصيص منصة تفاعلية لمستوردي الأغذية للتواصل المباشر مع المؤسسة لتجاوز أي تحديات قد تواجههم في عمليات استيراد الأغذية.
- تخصيص منصة تفاعلية لشركات الأدوية للتواصل المباشر مع المؤسسة لتجاوز أي تحديات قد تواجههم في عمليات استيراد الأدوية والمعقمات والمواد الخام لصناعتها.
- اصدار تعليمات بمنح مرونة في تطبيق اجراءات التفتيش على الأنشطة الاقتصادية لمؤسسة المواصفات والمقاييس بما لا يخل بمنظومة الصحة والسلامة العامة.
- قبول تقارير اختبارات السلع الصادرة من المختبرات المعتمدة في بلد المنشأ واعتمادها لفترة عام كامل، دون الحاجة لإجراء اختبارات جديدة.
- الاعفاء من الغرامات على البيانات المفتوحة قبل 15 آب 2019 والتسريع في إجراءات التطبيق، (علماً بأنه قد صدر قرار من مجلس الوزراء بهذا الشأن في 15 آذار 2020 ولم يُطبّق).
- البحث عن مصادر ونوافذ تمويلية جديدة لتوفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية للمساهمة في تنفيذ برامج ومشاريع ذات أولوية في القطاعات الأكثر تضرراً من أزمة فيروس "كورونا" وفي مقدمتها قطاعات السياحة والنقل والزراعة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- إيجاد آلية مناسبة لحرية مرور السلع الزراعية وصولا للمستهلك، وللمزارع فيما يتعلق بالمواد الأولية.
- بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني السماح بأخذ قروض بدون فوائد أو بفوائد لا تتعدى نسبة (4%) لدفع رواتب الموظفين في القطاع السياحي لإعادة نهج البناء والتسويق لشركات القطاع، وتُسدد على مدار سنتين مع فترة سماح لمدة (6) أشهر.
- شمول قطاع السياحة في أية مبادرات تمويلية ممكن أن تنشأ من خلال صناديق التبرعات أو المنح المُقدّمة من الداخل أو الخارج، وضمان مساعدة هذه الشركات حسب عدد موظفيها بحسب إحصاءات عام 2019.

- إعفاء شركات السياحة من دفع أية رسوم أو بدلات استثمار لعامي 2020-2021 مثل رسوم هيئة تنشيط السياحة.
- تعليق دفع الديون المُترتّبة على القطاع السياحي للعام 2021 وبدون دفع أية فوائد على التأجيل.
- إلغاء الدخوليات للمواقع الأثرية لمدة عام واحد بعد انتهاء الأزمة.
- إلغاء الرسوم المفروضة على السياح القادمين والمُغادرين في الحدود البرية والمطارات بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية.
- دعم الشركات الخدمية في قطاع السياحة بإعفائها من رسوم الخدمات الحكومية أدناه لمدة عامين 2020-2021:
  1. رسوم ترخيص المكاتب التي تتقاضاها أمانة عمان الكبرى والبلديات، ومن قام بالدفع يتم التقاص من رصيده.
  2. رسوم هيئة الأوراق المالية.
  3. رسوم التسجيل في غرف التجارة.
  4. رسوم البورصة.
  5. رسوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- الاستفادة من مخصصات وميزانية هيئة تنشيط السياحة بدعم أعضائها من مكاتب السياحة الوافدة لضمان استمراريتها.
- بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية عدم تحديد نسب للاستخدام للعمالة الأجنبية.
- بالتنسيق مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تتحمل المؤسسة ما لا يقل عن نسبة (70%) من رواتب موظفي القطاع السياحي وحتى نهاية العام 2020.
- بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة تأجيل بدل الإيجارات المستحقة على القطاع السياحي لمدة عام.
- مراعاة خسائر شركات الطيران المحلية وإعطائهم الحوافز التي تُعطى للطائرات الأجنبية وتخفيض الكلف التشغيلية مثل دعم الوقود للطائرات دون ضرائب، وتخفيض كُلف الأرضيات وغيرها.
- شمول قطاع النقل في أية مبادرات تمويلية ممكن أن تنشأ من خلال صناديق التبرعات أو المنح المُقدّمة من الداخل أو الخارج، وضمان مساعدة هذه الشركات حسب عدد موظفيها بحسب إحصاءات عام 2019.
- تمديد الحوافز لقطاع النقل والنقل السياحي لعامي 2021-2022.
- إعفاء شركات النقل من دفع أية رسوم أو بدلات استثمار لعامي 2020-2021 مثل بدل الاستثمار لقطاع النقل لدى هيئة تنظيم قطاع النقل.
- تعليق دفع الديون المُترتّبة على قطاع النقل للعام 2021 وبدون دفع أية فوائد على التأجيل.
- دعم الشركات الخدمية في قطاع النقل بإعفائها من رسوم الخدمات الحكومية الواردة في البند رقم (7) من جهة وزارة السياحة والآثار ولمدة عامين 2020-2021.
- السماح بإعطاء مكاتب الحج والعمرة قروضاً ميسرة وبدون فوائد لمدة (5) سنوات مع فترة سماح أقلها سنة واحدة.
- الاستفادة من مخصصات وموازنة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية مثل صندوق أمانات الحج ووزارة السياحة والآثار، وذلك بدعم مكاتب الحج والعمرة لضمان استمراريتها أسوة بما تم العمل به حاليا في عدد من دول العالم.
- بالتنسيق مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن يتم دفع ما نسبته (75%) من رواتب العاملين في قطاع النقل لمدة (12) شهراً، حيث يعمل في هذا القطاع ما لا يقل عن (4) آلاف موظفاً وعاملاً.
- بالتنسيق مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن يتم إيقاف اقتطاعاتها من مكاتب الحج والعمرة حتى نهاية عام 2021.

إجراءات مطلوبة من شركات ومؤسسات القطاع الخاص في ظل الجائحة:

1. المحافظة على الموظفين وتشكيل فِرق استجابة متعددة الوظائف وايجاد القيادات
2. البقاء على مقربة من العملاء ومحاولة المحافظة على الزبائن الحاليين
3. الشفافية والمصارحة مع العملاء والموظفين
4. اعتماد اللامركزية في صنع القرار والابتعاد عن الهرمية التقليدية بما يضمن التكيف السريع مع المتغيرات
5. التأكد من حجم السيولة ووضع خطة طوارئ من خلال سيناريوهات مرتبطة بموازنات محددة
6. اتخاذ قرار بدفع المستحقات المالية المطلوبة فوراً و/أو في وقت لاحق عند توفر الامكانية للقيام بذلك
7. تقليل النفقات قدر الإمكان
8. زيادة وتسريع التدفقات المالية
9. استقرار سلسلة التوريد
10. ايجاد الفرص التنافسية لما بعد الأزمة
11. الاستثمار في التكنولوجيا لبناء المرونة في تسيير الأعمال وخفض التكاليف التشغيلية ورفع الميزة التنافسية
12. تعزيز الأمان الاجتماعي الاقتصادي ودعم المتضررين

مُسرِّعات نمو الأعمال:

هو الاسم الذي أطلقته غرفة تجارة عمان على مُقترحاتها لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تُعتبر تلك المُسرّعات محطّة عمل مشتركة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص تهدف لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها المملكة حالياً جرّاء أزمة فيروس كورونا، وتحقيق أهداف طموحة خلال فترات زمنية نطمع أن تكون قصيرة إلى حد مدى، وتركّز مسرعات نمو الأعمال على تسريع وتنشيط حركة الاقتصادي الوطني في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى كونها فُرصة لتطوير التشريعات وتعديل السياسات والتعليمات واللوائح، والارتقاء بمُختلف الخدمات المقدّمة من المؤسسات الحكومية والخاصة.

تهدف مسرّعات نمو الأعمال إلى تطوير العمل الجماعي من خلال تبنّي نموذج عمل يرتكز على النتائج المسرِّعة، والتعاون الوثيق بين الجهات المعنية، وتحفيز الابتكار.

تُولي مسرّعات نمو الأعمال أهمية خاصة للتكامل والتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، سعيًا لتحفيز الاقتصاد الوطني، وتحقيق تطلّعات جلالة الملك المُفدّى في مَنَعة الاقتصاد الأردني.

كما تُتيح مسرّعات نمو الأعمال فرصة تجاوز أنماط العمل الروتينية، ومن ثمّ تعزيز المرونة وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والقدرات القيادية، وذلك بتشكيل "مجلس اقتصادي وطني" لإدارة الملف الاقتصادي لأزمة جائحة كورونا كأول مُقترح في هذه الوثيقة، بحيث يكون هذا المجلس مختلفاً في شكله ومضمونه عن غيره من المجالس واللجان الاستشارية السابقة، ويتفرع عنه لجان متخصصة من أصحاب الخبرة لتشخيص الواقع الحقيقي للقطاعات الاقتصادية كلاً على حده ووضع وصفة العلاج المناسبة.

ونُلخص تالياً أبرز مُسرِّعات نمو الأعمال في الاقتصاد الوطني والتي نرجو تبنِّيها والعمل على تحقيقها بجهود مُشتركة من القطاعين العام والخاص:

- **إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المُقرِضة الأخرى** بخصوص التوقف عن دفع أقساط القروض وفوائد الدين للجهات الخارجية وإعادة جدولة الديون، وذلك لمنح الاردن مهلة لإعداد وتنفيذ خطة وطنية، وإعادة ترتيب خططه وسياساته الاقتصادية.
- **تخفيض كلف الاقتراض المرتفعة**، والضغط على البنوك لتأجيل أقساط قروض الشركات لفترة مريحة ومن دون فوائد، وتجميد تنفيذ الحجوزات والبيع بالمزاد في الفترة الحالية، وتسهيل امكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على القروض، وإعادة جدولة ديون الشركات التي تعثرت جراء الأزمة.
- **الإسراع في التحول الرقمي** وذلك بإعطاء الاشراف على هذا الملف الى هيئة متخصصة يديرها القطاع الخاص، مع ضرورة الحفاظ على التوازن بين مواكبة ما يجري في العالم والاستفادة من أزمة كورونا.
- الاهتمام بملف الاستثمار، و**استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية** لكونها الأسرع في مكافحة الفقر والبطالة، ولما لها من آثار واضحة على تعزيز ودعم الاقتصاد المحلي بواسطة استغلال رؤوس أموال جديدة وخلق فرص عمل وتنشيط السوق الاقتصادي.
- تنظيم تظاهرة شاملة من نوعها في المملكة **"مهرجان الأردن للتسوق"**، ويتضمن فعاليات تجارية وثقافية وفنية في ذات الوقت، حيث تأتي هذه الفعالية بهدف تنشيط الحركة التجارية والخدمية وعلى رأسها السياحة، حيث تتزامن مع موسم الصيف المميز في المملكة، وبما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.
- تحديد أفضل المواعيد لإجراء **التنزيلات الموسمية**، بحيث يكون هناك تنزيلات للموسم الشتوي، وأخرى للموسم الصيفي، بالإضافة إلى العروض داخل المحلات، وتكون هذه التنزيلات حقيقية تساهم في تحريك عملية البيع وإنعاش الاقتصاد.
- دراسة **تحديد ساعات الدوام الرسمي للمحلات في العديد من النشاطات التجارية والخدمية والمهنية**، حيث أن هناك العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حال تم التوافق على ذلك.

- **تعديل قانون المالكين والمستأجرين** المعمول به حالياً، وايجاد حل سريع للجدل القائم بين المالكين والمستأجرين حول بدل الايجارات خلال فترة توقف النشاطات الاقتصادية، وإعفاء المستأجرين من قيمة عادلة تتناسب مع حجم الضرر الذي لحق بكل قطاع خلال الازمة ومنح المالك حوافز وخصومات تعوضه عما سيفقده من ايراد.
- **ضخ سيولة جديدة** في السوق المحلية بما لا يقل عن (2) مليار دينار أردني وبشكل عاجل.
- **إلغاء استيفاء رسم بدل الخدمات الجمركية** غير المُبرر والبالغ (5%) على البضائع المستوردة.
- ضرورة توحيد جميع الجهود **لمكافحة انتشار التهريب الجمركي**، وايجاد قوانين أكثر حزماً في التعامل مع هذه الظاهرة
- **إيلاء قطاعي السياحة والنقل أولوية قصوى** ليتمكنا من استعادة عافيتهما بسرعة، حيث أنهما من أكثر القطاعات تضرراً، ويُعتبران محركان للنمو لارتباطهما وتشابكهما مع مختلف القطاعات الاقتصادية
- **إزالة التشوهات في الحوافز والاعفاءات** الممنوحة للمستثمرين في مختلف مناطق المملكة
- **تخفيض الرسوم الجمركية** والتي تصل نسبتها نحو (30%-35%) من البضائع المستوردة الى نسبة موحدة وهي (5%).
- **تخفيض الضريبة العامة على المبيعات** من (16%) الى (8%) باستثناء السلع الكمالية وإعفاء الأغذية والزراعة والأدوية والمستلزمات الطبية واحتياجات الاطفال من ضريبة المبيعات.
- **إعفاء المتضررين من جائحة كورونا من رسوم رخص المهن والنفايات** لمدة عامين على الأقل.

الإجراءات المُقترحة لاعتماد مُسرِّعات نمو الأعمال وتنفيذها:

- التأكيد على مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية **تفعيل الشراكة الحقيقية** مع غرفة تجارة عمّان وغيرها من ممثلي القطاع الخاص للخروج بتوصيات وقرارات من شأنها تسريع استئناف حركة النشاط الاقتصادي وعودتها إلى مسارها الطبيعي، والتخطيط لمرحلة ما بعد حصر هذا الوباء.
- **تطوير حزم دعم وتحفيز متوسطة وطويلة المدى** لمختلف القطاعات الاقتصادية استناداً إلى المُبادرات التفصيلية المقترحة من كل قطاع، وذلك بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي لأقصى قدر ممكن لمواجهة حالة الركود الاقتصادي الحالية والمستمرة مستقبلا في القطاعات، والحفاظ على العاملين لديها.
- **تحديد التحديات المطلوب التعامل معها وتحديد الجهات المعنية**، بحيث يتم الإعلان عن مُسَرِّعات نمو الأعمال، وعن بدء تلقي المقترحات من الجهات التي ترغب في الانضمام والمُشاركة.
- **اختيار فِرق عمل من القطاعين لتقييم وتطبيق مُسرِّعات نمو الأعمال**، وتُحدَّد فِرق العمل أهدافها وفق منهجية (S.M.A.R.T)، بحيث تحدّد فِرق العمل الأهداف التي ستعمل على تحقيقها خلال فترة قصيرة يتم تحديدها (نقترح 30 يوماً)، وتضع الفِرق خطة العمل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
- تجتمع فِرق العمل لـ**مراجعة سير العمل والتقدم المُحرز حتى تاريخه**، إلى جانب تحديث خطة العمل لضمان تحقيق الهدف المنشود.
- بعد انتهاء المُهلة المُحددة، **تختتم فرق العمل رحلة عملها في مُسرِّعات نمو الأعمال، وترفع توصياتها بالإجراءات اللازمة للمُصادقة عليها.**

المُلحق الخاص

حَول

"المُمارسات والسلوكيات الفُضلى المأمُول أدائها في هذه المرحلـــــــة"

غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

تموز 2020

غرفة تجارة عمان
قسم الدراسات والرصد الاقتصادي

أخلاقيات وقِيَم وسلوكيات وممارسات مُهمّة في هذه المرحلة:

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة الالتزام بعدد من الأخلاقيات العامة والقِيم والمُمارسات التجارية والخدمية اللائقة في ظل الأوضاع الحالية التي يواجهها المجتمع الأردني، والتي يمكن لها أن تؤثر على الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات وتُمكّن القطاع الخاص من تطبيق ممارسات تجارية جيّدة من شأنها تجاوز العديد من المخاطر القانونية والمالية والسمعة الناجمة عن تلك الممارسات غير الصحيحة، وبالتالي تُسرع من عودة الحياة المجتمعية والأعمال التجارية والخدمية إلى نشاطها في أسرع وقت.

كما وتؤكد غرفة تجارة عمان على أنه ومن خلال العمل الجماعي مع كافة أصحاب العلاقة من الأفراد والقطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص من غرف تجارية ونقابات وجمعيات، لا بُد من العمل على متابعة هذا الموضوع بشكل حثيث، وتعميمه والترويج له من أجل ضمان تقليل أثر الممارسات غير الصحيحة على أصحاب الأعمال بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

عندها يمكننا فقط وبشكل جماعي أن نشارك وأن نجني ثمار العمل نحو بناء نموذج مُستدام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الظروف الاستثنائية.

ممارسات وسلوكيات تتعلّق بالأفراد والمجتمع:

- التكافل الاجتماعي والعمل يدًا بيد عبر تقاسم الموارد وعدم التخزين المُفرط وحرمان المحتاجين منها (مثال ذلك بعض تلك التصرفات المجتمعية عند قيامهم بتخزين مادة الخبز المُفرط عن الحاجة في أول أيام الحجر واتلافه لاحقاً وحرمان المُحتاجين الحقيقيين الذين لم يتمكّنوا من اقتناءه في تلك الأيام).
- تشارك المسؤوليات والنتائج مع كافة أفراد المجتمع يضمن لنا جميعاً زوال هذه الأزمة والنجاة جميعاً.
- التحلي بقيم الإخلاص والصدق والثقة والإنصاف عند التعامل مع أفراد المجتمع.
- التمتع برحابة الصدر والاستقامة في كل ما يقوم به المجتمع من تصرفات وعدم المساهمة في نشر الاشاعات، وعدم الإساءة للآخرين.
- التواصل والانسجام مع الآخرين ببساطة ووضوح ودقة خصوصاً مع أصحاب العمل.

ممارسات وسلوكيات تتعلّق بشركات ومؤسسات القطاع الخاص:

- تطبيق أفضل المعايير العالمية على صعيد البيئة والصحة والسلامة العامة.
- تقدير واحترام جميع أصحاب الأعمال، وأننا جميعا نعيش نفس الظرف الصعب، والتمسّك بأعلى قيم السلوك التجاري خصوصاً الوفاء بالالتزامات المالية والتسهيل على المُعسرين ما أمكن للمُقتدر.
- الالتزام بكل ما يسهم في استعادة النمو في كافة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية.
- الاحتفاظ بالكوادر البشرية وتطويرها واستقطاب ما أمكن من الكفاءات المُتعطّلة وتعزيز العلاقة معها لتصبح بيئة الأعمال آمنة ومُفضّلة.
- اعتماد أحدث التقنيات والممارسات لتحقيق أعلى مستويات الأداء.
- التواصل المستمر مع العملاء وإعطائهم الأهمية القصوى وتلبية متطلباتهم بما يفوق توقعاتهم من حيث الجودة والخدمة.
- تحمّل أصحاب الأعمال مسؤولية ضمان امتثالهم لجميع القوانين والأحكام السارية وعدم استغلال أوجه القصور والتضارب فيها للمصلحة الخاصة.

ممارسات وسلوكيات تتعلّق بهيئات ومؤسسات القطاع العام:

- المُصارحة والشفافية مع كافة شرائح المجتمع من أفراد وشركات أو مؤسسات في كل ما يتعلق بهذه الجائحة.
- التشاركية مع أصحاب الاختصاص من القطاع الخاص قبل اتخاذ القرارات التي قد تُؤثر سلباً على سير الأعمال والأنشطة الاقتصادية.
- تقديم ما أمكن من حلول دقيقة وذات جدوى في دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة ورفع القدرة الشرائية للأفراد، وتعزيز فرص العمل.

المراجع والمصادر الرئيسية:

نشرات صادرة عن كل من الجهات الرسمية أدناه:

- دائرة الاحصاءات العامة
- البنك المركزي الأردني
- وزارة المالية
- بورصة عمان
- دائرة الأراضي والمساحة
- وزارة السياحة والآثار
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تقارير ودراسات محلية:

- تقارير وبيانات قسم الدراسات والرصد الاقتصادي بغرفة تجارة عمّان.
- التقارير الشهرية للبنك المركزي الأردني.
- بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

مقابلات صحفية وتلفزيونية:

- معالي الدكتور جواد العناني.
- سعادة العين الدكتور طلال أبو غزالة.
- سعادة النائب الدكتور خير أبو صعيليك.
- سعادة الدكتور معن القطامين.

استشارات ومخاطبات:

- السادة أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة عمان.
- مخلص لقاءات السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة مع عدد من ممثلي كل من مجلس النواب والقطاعات التجارية والخدمية.
- مخاطبات من نقابات أصحاب الأعمال التجارية والخدمية.

تقارير ودراسات خارجية:

- الإجراءات الحكومية لعدد من الدول العربية والأجنبية لمواجهة آثار فيروس كورونا على اقتصاداتها.
- مبادرات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في ظل أزمة فيروس كورونا.
- مبادرات الحكومة لتحفيز القطاع الخاص - المركز الوطني للتنافسية – المملكة العربية السعودية.

أخبار صحفية إلكترونية:

- الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لاحتواء تداعيات كورونا على الاقتصاد – صحيفة الغد.
- وكلاء السياحة والسفر.. المكاتب السياحية تعاني أوضاع مالية صعبة – موقع أخبارنا.

أوراق عمل وسياسات ووثائق رسمية:

- ورقة سياسات مشتركة صادرة عن مجلس النواب الأردني والمنتدى الاقتصادي الأردني حول تعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية للتجاوب مع تداعيات انتشار فيروس كورونا.
- أثر فيروس كورونا على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مطالبات عدد من ممثلي قطاعي النقل والنقل السياحي وممثلين عن قطاع السياحة.
- انتشار فيروس كورونا المستجد في الأردن: الاستجابة الأولية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- رؤية رجال الأعمال الأردنيين لدعم القطاعين العام والخاص على المديين القصير والطويل الأجل للتخفيف من أثر أزمة انتشار فايروس كورونا في المملكة الأردنية الهاشمية، جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

قسم الدراسات والرصد الاقتصادي

هاتف: 5666151 6 962

فاكس: 5666155 6 962

ص.ب: 287

الرمز البريدي: الأردن 11118، عمّان

البريد الإلكتروني: info@ammanchamber.org.jo

الموقع الإلكتروني: https://www.ammanchamber.org.jo